معاداة الإسلام فى مصر

محمد سعد زغلول سالم

الجمعة ٩ فبراير ٢٠٢٤

أقامت مكتبة الإسكندرية إحدى ندواتها الحوارية لمناقشة كتاب عنوانه (العدل والإحسان فى الزواج) إشترك فى كتابته أربع كاتبات هن أو معظمهن على الأرجح من غير المسلمات مثلما يتبين من أسمائهن وذلك في إطار مشروع عنوانه (مساواة) وهو حركة فكرية تسعى لتعزيز مبادئ العدل والمساواة في الأسر المسلمة ونشر الوعي والمساهمة في تجديد الخطاب الديني من منظور إسلامي وذلك بهدف (صياغة رؤية مساواتية للزواج فى الإسلام إنطلاقاً من أن منظومة الزواج الحالية في المجتمعات المسلمة والقوانين العربية القائمة على مفهوم الزواج السائد فى الإسلام يمكن أن تتغير بحيث يتم تغيير مفهوم الزواج السائد فى الإسلام من كَوْنه عقدًا ينصّ على أن تطيع الزوجة زوجها مقابل الحماية والنفقة من جانبه إلى شراكة مبنية على المساواة والعدل والمصلحة المشتركة. وأيضاً بهدف البحث عن إجابات على مجموعة من الاسئلة فى هذا الصدد منها : كيفية التعامل مع القيم الأخلاقية الأبوية التي صاغت مفهوم الزواج في الإسلام كما تتضح في أحكام الفقه القديم وفي عدد من قوانين الأسرة الحديثة في المجتمعات المسلمة .. ومنها : البحث عن الأفكار التي يقدمها لنا القرآن والسنة النبوية والتراث القانوني الإسلامي التي يمكن أن تُعين على صياغة خطاب أخلاقي وقانوني يقدم الزواج فى صورة شراكة مساواتية وعلاقة تُفضى إلى الترقّى والازدهار الروحانى .. ومنها : البحث عن الدور الذى يمكن أن تلعبه أعراف الزواج التي كانت سائدة قديمًا فى دفع الجهود الساعية إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في قوانين الأسرة المسلمة المعاصرة .. ومنها : البحث عن أطر أخلاقية وقانونية في المصادر الإسلامية والتراث تستطيع أن تؤسس وترسخ منظومة جديدة للزواج الإسلامى قائمة على العدل والمساواة والتشارك والرعاية المتبادلة .. ومنها : كيفية خلخلة الخطاب الدينى الأبوى من داخله وإنتاج خطاب بديل يُعلى قيمَتىْ العدل والإحسان).

ويكشف هذا التساؤل الأخير عن الهدف الحقيقى للكتاب وهو إنتاج خطاب دينى جديد مختلف يحكم علاقات الزواج بديلاً عن الخطاب الدينى الحالى الذى تحدده شرائعُ القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه الإسلامى. وقد أدْلى مدير مكتبة الإسكندرية بدَلْوِه الفارغ فى هذا الحوار بقوله إن لديه قناعة مؤكدة بأن الخطاب الديني لن يتغير إلا بإسهامات تأتي من الضفة الأخرى من النهر أي من الإتجاهات الليبرالية والإنسانوية وأن أفكار كاتبات هذا الكتاب هى إسهامات تقدم رؤية مختلفة تنطلق من معطيات وفرضيات مرتبطة بالنظريات الاجتماعية والقدرة على التأويل وقراءة النصوص بأشكال مختلفة ومستحدثة لتقدم نظرة مختلفة ترفع فكرة الوصاية التي تُضمر في الخطاب الديني وتضع مكانها أفكارًا حول المساواة والتعددية والثقة وتعريفات مختلفة للعلاقة بين المرأة والرجل يمكن أن ينتج عنها فى نهاية الأمر خطابٌ مختلف عن الخطاب الدينى السائد التقليدى ربما يكون اتجاهاً جديداً هو الذي يسود ويستمر بديلاً عن الخطاب الدينى الحالى.

ولا يجد المرؤ وصفاً مناسباً لكل ما سبق من آراء كاتبات الكتاب وآراء مدير مكتبة الإسكندرية سوى أنها هُراءات عقلية ونفايات فكرية تفرزها نفوسٌ كارهة للإسلام لا تؤمن به ولا ترى فيه ما يوقِنْ المؤمنون به من أنَّ عقيدة الإسلام والتسليم لله هى الملاذ الآمِن للنفس المُطمئنة المتيقنة من كُلِّ ما وعدَ الله به عبادَه من خيرٍ وثواب وإن توالَت عليهم المكاره والإبتلاءات .. ومن أنَّ شرائع الإسلام هى أرقى سياق إجتماعى يمكن أن يحيا البشر تبعاً لتعاليمها التى تحقق لهم الأمنَ والعدل والحرية والمساواة والتكافل والتعاون والإحسان والخيرَ والسلام .. ومن أنَّ أوامر ونواهى المعاملات والسلوكيات بين البشر مثلما يحددها الإسلام تشكِّل أسْمَى إطار أخلاقى لكل من يأمَلْ فى حياةٍ نقيةٍ نظيفة بعيداً عن مستنقعات المجون والفجور والفسق والجشع والبَغى والظلم والعدوان والإجرام والإنحطاط إلى ما دون مرتبة البهائم والأنعام السائمَة التى يحيا فيها مَن ينقادون لأهوائهم وغرائزهم وشهواتهم وأطماعهِم وشرور نفوسِهِم التى لا تتورع عن إلحاق الضرر والأذى بغيرهم بغير قيودٍ أو موانع أو محظورات تفرضها على المسلم شرائعُ الإسلام التى تقيه من مغبَّة الإنقياد لها والسقوط فيها والتى تبقيه بعيداً عن مجرد الإقتراب منها أو التفكير فيها.

ولا يجد المرؤ أية صعوبة فى معرفة أو فى توصيف الأهداف الحقيقية لأمثال هذه الكتب المُعادية للإسلام التى تراكَمَت على مر القرون ولاتزال تتراكم حتى يومنا هذا فى أكوامٍ لا يأبه لها أو يهتم بها كُلُّ من يعرف حقيقة عقائد وعبادات وشرائع ومعاملات الإسلام حتى من غير المسلمين المُنصفين له والذين تراكمت كتبهم المدافعة عن الإسلام والناقدة له بغير تحيُّز أو تعصُّب فى أكوامٍ مماثلة لا تقل عن أكوام كتب الكارهين للإسلام والحاقدين عليه والتى يختتمها هذا الكتاب بدعوته التى تتضمنها هذه الهُراءات الشيطانية الخبيثة والتى يمكن تلخيصُها فى جملة واحدة هى ضرورة تغيير مفاهيم الزواج القائمة على التشريعات الإلهية إلى مفاهيم أخرى تقوم على الإسهامات البشرية كأحد مظاهر وأحد أهداف (أنسَنة الدين) أو هى فى حقيقة الأمر (أنسَنة الإسلام) تحديداً لكى يصير ديناً عالمياً إنسانياً يكون مُتاحاً لكل البشر يأخذ منه كُلُّ حسبَ رغبته ويُكَيِّف تعاليمَهُ كُلُّ حسبَ ظروفِه وهى اللافتة التى يرفعها ويقف تحتها كُلُّ من يسعى خفيةً إلى هدم أركان الإسلام ولكنه يجْبُن عن التصريح بأهدافِها الحقيقية علانية لأنها دونما حاجةٍ إلى إخفاءٍ أو مداراة نفس أهداف ومقاصد الشيطان الرجيم الذى طلبَ من الله أن يسمح له بالسَعْى لإفساد الفطرة وإعماء البصيرة وإضلال العقول وإطفاء نور الهداية فى قلوب من يتبعْه ما إستطاع إلى ذلك سبيلاً وهو المَسْعى الذى سمح له الله به ليكونَ مَحَّك الإبتلاء والإختيار والإختبار بين من يُسْلِم إيمانَ قلبه وقِيادَ عقلِه وعاقبة أمْرِه عاجلها وآجلها إلى الله ومن يُسْلِم نفسَه إلى كَيْد الشيطان وهو غافل عن سوء العاقبة التى يقودُه إليها فى خاتمة المطاف عندما يحين أوانُ الحساب والعقاب ولا يجد له نصيراً أو شفيعاً سوى الشيطان الذى سيترافق معه فى قاع الجحيم.

ومِمَّا يبعث على الشعور بالحزن والأسَى ويثير الدهشة والإستغراب فى صَدَد حوارات أو هُراءات أو مُهاترات هذه الندوة بمكتبة الإسكندرية أنه وإنْ كان من الممكن تفهم دوافع كاتبات هذا الكتاب من الإنتقاد والهجوم على ثوابت الإسلام بدءاً بمحاولاتهن البائسة واليائسة لتغيير مفاهيم الزواج فى الإسلام وإنتهاءاً بالدعوة إلى تغييرها وتغيير

الخطاب الإلهى كله المُتضمن فى أوامره ونواهيه وإستبداله بخطاب بشرى بحكم أنهن من غير المسلمات اللاتى لا يرون فى الإسلام ما يراه المؤمنون به فيه .. فإن آراء مدير المكتبة وهى هيئة عامة تتحمل الدولة التى ينص دستورها على أنَّ الإسلام هو دين الدولة مرتبه ونفقات إعاشتِه التى تتوافق مع آراء مؤلفات الكتاب فى السَعْى إلى (تقديم رؤية مختلفة يمكن أن ينتج عنها فى نهاية الأمر خطابُ مختلف عن الخطاب الدينى السائد التقليدى ربما يكون اتجاهاً جديداً هو الذي يسود ويستمر بديلاً عن الخطاب الدينى الحالى) حسب النص الحرفى لكلامِه آراءُ تكشف مرةً أخرى لا حصرَ لعددِها عن الموقف الحقيقى المُعادى أو الرافِض أو غير المتقبل للإسلام كنظامٍ للحياة الذى تتبناه الدولة خلافَ ما ينص عليه دستورُها والذى يتجلى بصراحةٍ ووضوح فى سْيل الهجمات المتتابعة على ثوابث ومبادىء ومفاهيم الإسلام التى لا يكُفُ عن شنِّها بغير توقف وبلا هوادة أمثال مدير مكتبة الإسكندرية وبعض الضالين من الإعلاميين وبعض المحسوبين على فقهاء وعلماء الدين إضافةً إلى الكثيرين من أصحاب العاهات الفكرية والعقلية والإدراكية مِمَّن يلْتحِفون بأردية الفلسفة أو العلمانية أو التنوير الذين تفسِح لهم مؤسسة الصحافة القومية الأكبر فى مصر ووسائل الإعلام الرسمية والخاصة قنواتِها وصحفِها ليتقيؤا على شاشاتِها وصفحاتِها كُلَّ ما تفرزهُ عقولُهم من نفاياتٍ فكرية تمتلىء بها نفوسهم الكارهة للإسلام والحاقدة عليه.

وإنَّ المرءَ لَيعْجَب أشَّد العَجَب من إستمرار هذا النهج المُعادى للإسلام والذى نشهد نتاجَ عواقبه البائسَة فى كُلِّ مجالٍ من مجالات الحياة الإجتماعية والأخلاقية والمعيشية فى وطنِنا المنكوب بغضب الله ومقتِه ولعنتِه مثلما يوقِن بهذا كُلُّ من يؤمن بالإسلام ويُنكِره من لا يرَى ذلك. ومَرجَع هذا التعجُّب سلسلة متتابعة من التساؤلات المنطقية البسيطة التى يتوجَّب على الفرد مثلما يتوجَّب على الدولة مواجهتها والإجابة عليها بصدقٍ ووضوح وصراحة إذا كان للفرد أن يعرف حقيقة سبيله الذى يسلكه فى حياته وإلى أى مصيرٍ يقوده أو إذا كان للدولة أن تعرف النظام الذى يجب أن يحكُم سياساتها فى جميع نواحيها الأخلاقية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية. فإذا كان الفردُ مؤمناً بالإسلام أفلا يتوجب عليه الإلتزام قدْرَ إستطاعته بكل ما يفرضه إسلامُه عليه من واجبات سواءَ أكانت أوامرَ بالطاعات أو نواهى عن المنكرات ؟؟؟ وإذا كانَ الفرد مُسلماً بغير إيمان أفلا يعرف أنَّ سعْيَهُ قد خاب فى حياتِه وفى آخرته سواءاً بسواءْ ؟؟؟. والأمرُ كذلك بالنسبة للدولة أيضاً .. فإذا كان الدستور ينص على أنَّ الإسلام هو دين الدولة وعلى أنَّ الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع فيها أفلا يتوجب على الدولة أن تلتزم بكل ما يُحدده الإسلام لها من إلتزاماتٍ أخلاقية وإجتماعية يتصدرها تحقيق وضمان العدل والحرية والمساواة لكل مواطنيها دون تفرقة أو تمييز ؟؟؟ وهى الفرائض الدينية الجوهرية التى تقدمت فى ظلال الإلتزام بها دولُ العالم المزدَهِرَة والتى لا تستقيم فى غيابها أو بغيرها حياة الدول والتى لا غِنى عنها لأية دولة تطمح إلى الإستقرار والإستمرار والتقدم ونيْل المكانة اللائقة بها بين دول العالم وهى لفرْط الحزن ولبالغ الأسى فرائض دينية واجبة ولكنها لاتزال غائبة عن وطنِنا وعن بقية أوطان المسلمين.